



محضر لجنة الأمن والدفاع

جلسة عدد 11

• تاريخ الاجتماع: الاثنين 8 مارس 2021

• جدول الأعمال:

جلسة استماع الى ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول المشروع الخاص بإرساء شرطة الجوار وبرنامج مكافحة التطرف العنيف.

الحضور:

❖ الحاضرون: 08

❖ المتغيبون : 14

❖ المعتذرون: 00

رفع الجلسة: 12 و30 دقيقة

افتتاح الجلسة: 10 و30 دقيقة

عقدت لجنة الأمن والدفاع 2021 جلسة عبر وسائل التواصل عن بعد وحضوريا خصصتها للاستماع الى ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول المشروع الخاص بإرساء شرطة الجوار وبرنامج مكافحة التطرف العنيف.

وفي تدخله، أوضح السيد رئيس مشروع دعم إصلاح قطاع الأمن أن بلورة النموذج التونسي لشرطة الجوار يتمثل في مقارنة جديدة شاملة للعمل الأمني تهدف الى إعادة إرساء الثقة بين أعوان الأمن والمواطن، علاوة على الوقاية من الظواهر الإجرامية.

ويبين أن هذه المقاربة تركز على عديد الأسس منها الشراكة بين مختلف الأطراف الفاعلة في المسائل الأمنية وكذلك تقديم خدمات ذات جودة عالية باعتماد آلية الفصل بين الجانب الإداري والعدلي. فضلا على التواصل والعمل الموجه نحو فض الإشكاليات والمشاكل.

وأفاد أنه لتحقيق هذه التجربة عملت وزارة الداخلية على عديد المحاور منها الإطار القانوني والمؤسسي حيث تم صياغة مشروع مدونة سلوك قوات الامن الداخلي تتضمن المبادئ والقيم التي يجب ان يركز عليها العمل الأمني الى جانب القواعد السلوكية التي تخص علاقات العمل وممارسة المهام والاتصال والتواصل.

كما تم اعداد سياسة وزارية جديدة لمنظومة التفقد والرقابة والتدقيق على مستوى وزارة الداخلية وضبط مخطط عمل لتنفيذها يمتد على أربعة سنوات. بالإضافة فقد تم اعداد تقرير حول الإطار المرجعي القانوني لشرطة الجوار في تونس يتضمن جردا لجميع النصوص القانونية المتعلقة بالعمل الأمني ومقترحات تنقيحها لملائمتها مع مقتضيات إرساء المقاربة الجديدة للعمل الأمني.

هذا وتم توحيد ادلة اجراءات عملياتية وتجربتها على مستوى مراكز الامن النموذجي قبل تقييمها وتعميمها وتم اعداد تقرير حول الإطار المرجعي لمنظومة التصرف في الشكايات بوزارة الداخلية.

أما على مستوى جودة الخدمات فقد تمت رقمنة العمل الأمني بربط المراكز النموذجية بالشبكة الإعلامية للوزارة لتمكينها من النفاذ الى عدة تطبيقات لتيسير عملها والتقليص في اجال معالجة الملفات. على غرار

المنظومة الإعلامية المتمثلة في لوحة قيادة للتصرف والمساعدة على أخذ القرار لتطوير العمل اليومي للمراكز الأمنية وربطها بالمستويين الجهوي والمركزي. وأخرى وطنية للجغرافية الرقمية للجرائم والمحاضر الالكترونية. ومنظومة إعلامية للتصرف في الشكايات ومهام التفقد بوزارة الداخلية.

أما بالنسبة لمبدأ الثالث والمتمثل في التواصل فقد تم احداث المجالس المحلية للأمن التي تعتبر فضاء للحوار من أجل تشخيص الأوضاع المحلية للأمن واعداد التخطيط الواقعي للجريمة ودراسة أسباب هذه الظواهر الاجرامية وإيجاد الحلول المناسبة لها.

ولزيد الاطلاع عن التجربة التونسية لشرطة الجوار، اقترح ممثل البرنامج زيارة ميدانية الى ولاية مدنين باعتبارها النموذج الناجح في تونس وقد حُضي هذا الطلب بالقبول.

ومن جهة أخرى أفادت ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة التطرف العنيف، ان هذا البرنامج يدخل في إطار دعم الجانب الوقائي من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب ويعمل على

حشد أوسع الخبرات في مجال التوقي من التطرف ويهدف الى تعزيز فهم هذه الظاهرة في تونس وتحسين السياسات العامة لإيجاد حلول تتماشى وخصوصية التجربة التونسية. وهو يركز على عدّة محاور أساسية منها العمل بصفة تشاركية مع اللجنة لبناء قدراتها من خلال الدورات التكوينية في تونس وفي الخارج وشراء المعدات وتدعيم اللجنة في مجال الاتصال الإستراتيجي. فضلا عن البحث والتحليل لتعزيز فهم ظاهرة التطرف والعنف في تونس وتحسين السياسات العامة لإيجاد حلول تونسية تتماشى مع السياق المحلي.

وخلال النقاش، تساءل النواب عن طبيعة هذه التجربة وهل هي منظومة جديدة ام تطوير لمنظومة سابقة. وبالنظر للنجاح الذي حققته هذه التجربة، دعا الأعضاء الى ضرورة تعميمها وتقييمها وبعث نواة في كل الولايات. كما طالب النواب بتشريكتهم في المجالس الجهوية للأمن للتداول في الظواهر الاجرامية والبحث عن حلول تشاركية. وشدّدوا على مزيد التركيز على الجانب التوعوي والتحسيبي لكل الأطراف المتداخلة.

كما استفسر أحد النواب عن تكلفة الميزانية التي استوجبتها هذا البرنامج النموذجي في مدينين وعن أسباب فشل التجربة الفرنسية بالرغم من نجاح برنامج شرطة الجوار في التجارب المقارنة، وفي إجابته على مختلف التساؤلات، أوضح السيد رئيس مشروع دعم إصلاح قطاع الأمن أن المشروع التونسي لشرطة الجوار هو مقارنة جديدة للعمل الأمني وليست بهيكل جديد ولا موازي. أما بالنسبة لمشاركة النواب في المجالس الجهوية للأمن، فقد أكّد على ضرورة انفتاح هذه المجالس على أعضاء مجلس نواب الشعب للمساهمة في اعداد التشخيص المحلي للأمن ودراسة السبل الكفيلة لمقاومتها.

وعن الميزانية المخصصة لهذا المشروع فقد أجاب بأنها تراوحت بين 200 و400 ألف دينار للوحدة.

وفي تعقيبه عن فشل التجربة الفرنسية، فقد أرجع رئيس المشروع ذلك الى أن السلطة الفرنسية تخلت عن هذه التجربة لوجود اكرهات سياسية بحتة. وأكّد في المقابل أنه يتم التسويق للتجربة التونسية حيث ستنتظم في أوائل 2022 ندوة افريقية لشرطة الجوار في تونس.

مقرّر اللجنة

نبيل حجي

رئيس اللجنة

نور الدين العرياوي